ان يكون على الاستثناء من الضمير في الخبر المقدر الثاني
ان يكون الا الله صفة لاسم لا اما كونه صفة فهو لا يكون
الا ان ك[illegible] الا بمعنى غير وقد عرفت ان الامر اذا
كان كذلك لا يكون الكلام دالا بمنطوقيته على ثبوت
الالهية لله تبارك وتعالى والمقصود الاعظم هو اثبات
الالهية لله سبحانه وتعالى بعد نفيها عن غيره وعلى
هذا يمتنع هذا التوجيه اعني كون الا الله صفة اسم
لا واما التوجيه الاول فقالوا فيه مرجوح وكان حقه
ان يكون راجحا لان الكلام غير موجب والمقتضي لعدم
ارجحية البدل هنا ان الترجح في نحو ما قام القوم
الا زيد انما كان لحصول المشاكلة حتى لو حصلت المشا
كلة في تركيب استوى نحو ما ضربت احدا الا زيدا فمن
ثم قالوا اذا لم تحصل مشاكلة في الاتباع كان النصب
على الاستثناء اولى قالوا وفي هذا التركيب يترجح
النصب في القياس لكن السماع والاكثر الرفع ونقل

عن

عن الآمدي انك اذا قلت لا رجل في الدار الا عمر كان
نصب عمر وعلى الاستثناء أحسن من رفعه على البدل
هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز
بل ولا البدل وتقرير ذلك ان يقال ان الا في الكلام
التام الموجب نحو قام القوم الا زيدا متمحضة للاستثناء
فهي تخرج ما بعدها مما افاده الكلام الذي قبلها وذلك
ان هذا الكلام انما قصد به الاخبار عن القيام ثم ان زيدا
منهم ولم يكن شاركهم فيما اسند اليهم فوجب اخراجه
وكذلك حكم الا في الكلام التام غير الموجب ايضا نحو
ما قام القوم الا زيدا ومن ثم كان نحو هذا التركيب
مفيد الحصر مع انها للاستثناء ايضا لان المذكور
بعد الا لابد ان يكون مخرجا من شيء قبلها فان كان
ما قبلها ناما فلا تخرج الا تقديرا والا فيتعين تقدير
شيء قبل الا ليحصل الاخراج منه لكن انما احوج الى هذا
التقدير تصحيح المعنى فيتبين من هذا المعنى الذي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)